Global Commission on Evidence
to Address Societal Challenges

التقرير المحدّث للجنة الأدلة العالمية 2024

بناء الزخم من أجل تعزيز أنظمة دعم الأدلة المحلية وتعزيز بنية الأدلة العالمية ووضع الأدلة في صلب الحياة اليومية

اللجنة الدولية للأدلة العلمية في سبيل مواجهة التحديات المجتمعية

حقوق النشر© 2024 جامعة ماكماستر. جميع الحقوق محفوظة. هذا العمل مُرخص بموجب إسناد رخصة المشاع الإبداعي الدولية - الترخيص بالمثل 4.0 رخصة عمومية دولية. يمكن مشاركة التعديلات على هذا العمل بشرط أن يتم ذلك بواسطة الرخصة ذاتها أو من خلال الرخصة المتوافقة. يمكن نسخ العمل وتوزيعه وعرضه لأغراض غير تجارية.

هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه هي لأغراض تثقيفية ولأغراض المصلحة العامة فقط. بينما حاولت الأمانة والمفوضون التأكد من أن المعلومات كانت محدثة ودقيقة وقت كتابة هذا التقرير، يتم توزيع المعلومات كما هي، دون أي ضمان صريح أو ضمني. لا يُقصد بالمعلومات الواردة في هذا التقرير أن تحل محل المشورة المالية، أو القانونية، أو الطبية.

جامعة ماكماستر، الأمانة العامة للجنة الأدلة العالمية، والناشر لا يتحملون أي مسؤولية أو تبعة تجاه خسارة أو ضرر أو ضرر مزعوم بسبب استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير بصورة مباشرة أو غير مباشرة. تخلي جامعة ماكماستر، الأمانة العامة، والناشر أي مسؤولية تترتب على استخدام أو تطبيق المعلومات الواردة في هذا التقرير على وجه الخصوص.

وناشر هذا التقرير هو منتدى ماكماستر للصحة، 1280 Main St. West, MML-417, Hamilton, ON, Canada L8S 4L6 بصفته أمانة لجنة الأدلة العالمية، يرحب منتدى ماكماستر للصحة بالملاحظات حول التحديث لعام 2024، وكذلك عن الاهتمام بالمساهمة في الجهود المتعلقة بأولويات التنفيذ الثلاث أو بتكميلها. الرجاء إرسال تعليقاتكم إلى evidencecommission@ cmaster.ca.

الاقتباس المناسب لهذا التقرير هو:

اللجنة الدولية للأدلة العالمية في سبيل مواجهة التحديات المجتمعية لجنة الأدلة العالمية: مستجدات 2024 مستجدات لجنة الأدلة العالمية لعام 2024: بناء الزخم من أجل تعزيز نظم الأدلة العلمية المحلية وتحسين بنية الدليل العلمي عالميًا وجعله محط اهتمام في حياتنا اليومية. هاملتون: منتدى ماكماستر للصحة، 2024.

ISBN (online): 978-1-927565-62-9

المقدمة

بدأت لجنة الأدلة العالمية في نيسان/أبريل 2021 كجهد أهلي لتحسين استخدام الأدلة البحثية، سواء في الأوقات الروتينية أو في الأزمات العالمية المقبلة. لقد مر عامان منذ نشر تقريرها التأسيسي في كانون الثاني/يناير 2022، الذي قدم السياق والمفاهيم والأدوات والمفردات المشتركة للعمل في هذا المجال (في ستة فصول) وتوصيات مفوضينا (في الفصل السابع). يمكن تنزيل التقرير وكل فصل وكل قسم من الاثنين وخمسين قسم مجانًا بسبع لغات، كما هو الحال في الملخص التنفيذي. لقد مر عام واحد منذ نشر تحديث 2023 في يناير 2023، هذا التحديث الذي قدم الأطر اللازمة لدعم العمل بشأن ثلاث أولويات تنفيذية تغطي عشرين توصية من توصيات لجنة الأدلة العالمية البالغ عددها أربعٌ وعشرون توصية (راجع تحديد الأولويات للتوصيات في تحديث 2023). يتوفر تحديث 2024، بالعديد من اللغات تمامًا كالتحديثات السابقة.

الزخم يتزايد من أجل تحسين التغيير التدريجي في كيفية استخدامنا للأدلة لمعالجة التحديات المجتمعية. ومن بين النقاط البارزة التي تميزنا هي المشاريع التجريبية لدعم الأدلة فائقة السرعة وتحديد "الأرض الخصبة حيث نحتاج إلى زرع المزيد من البذور" في الاثني عشر بلد المشارك في التقييمات السريعة لنظام دعم، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على مجموعة متطورة من توليفات الأدلة الحية المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتحديد "المبادرين الأوائل" والأبطال البادين للعيان من بين الممولين من القطاعين العام والخاص والمنظمات التي تجتمع معًا لمعرفة المزيد حول طرائق وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية.

ونحن نواصل التركيز على ثلاث أولويات للتنفيذ:

إضفاء الطابع الرسمي وتعزيز أنظمة دعم الأدلة المحلية

أنظمة دعم الأدلة المحلية والاستفادة منها

وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية

يضم المجلس التنفيذي لدينا الآن 76 شريكًا تنظيميًا قويًا، ينتمون إلى 18 دولة في كل بقعة من العالم ومن العديد من الهيئات العالمية والإقليمية. يشمل الشركاء مستخدمي الأدلة مثل الشبكة الدولية الناطقة بالفرنسية لبناء القدرات في مجال المشورة العلمية **(Réseau francophone International en conseil scientifique)**، ووسطاء الأدلة مثل الخدمات الأساسية الفعالة **(eBASE)** في أفريقيا ومعهد **Veredas** في البرازيل، ومنتجي الأدلة مثل **Campbell Collaboration** والتحالف الجديد للأدلة الحية، والكيانات المختلطة مثل التحالف العالمي لتخليق أهداف التنمية المستدامة.

18
البلدان

- الأرجنتين
- أستراليا
- البرازيل
- كندا
- شيلي
- الصين
- كولومبيا
- فرنسا
- ألمانيا
- الهند
- أيرلندا
- لبنان
- النرويج
- باكستان
- جنوب أفريقيا
- أوغندا
- المملكة المتحدة
- الولايات المتحدة

دون احتساب الدول التي تتمركز فيها الهيئات الإقليمية والعالمية

أعضاء المجلس التنفيذي

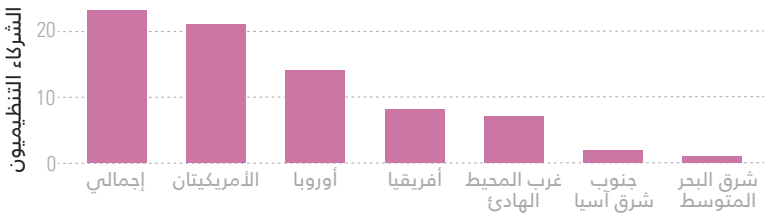

التمثيل الجغرافي للتمركز

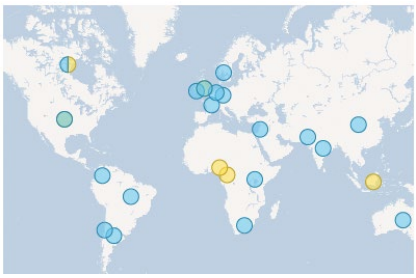

نمو العضوية خلال عام 2023

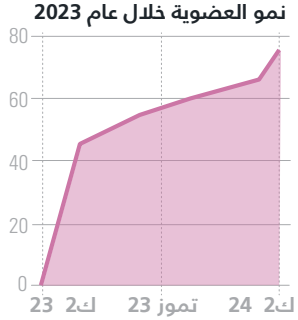

76
أعضاء المجلس التنفيذي

يشمل:

- شبكة الأدلة الأفريقية
- التحالف من أجل الأدلة الحية
- تعاون كامبل
- كوكرين
- الخدمات الأساسية الفعالة (eBASE) أفريقيا
- مركز EPPI
- التحالف العالمي لتوليف أهداف التنمية
- الشبكة الدولية للمبادئ التوجيهية
- معهد فيريداس
- الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات
- مؤسسة أوزوالدو كروز (فيوكروز)
- الجماعية الأفريقية للأدلة
- الشبكة الفرنكوفونية الدولية بالمشورة العلمية
- Sense About Science
- وكالة الأمن الصحي في المملكة المتحدة
- اليونيسف

نَصِف في كل قسم من الأقسام الثلاثة التالية العلامات العديدة التي تشير إلى تزايد الزخم، مع قسم واحد لكل أولوية تنفيذ. وعلى مدى العام المقبل، نتوقع أن يتولى الشركاء التنظيميون الرئيسيون - ويقودون - كل أولوية من أولويات التنفيذ الثلاث. كان يُنظر إلى لجنة الأدلة العالمية دائمًا على أنها هيئة محدودة المدة تقوم بصياغة الرؤية وبناء الإجماع حول مخططات التنفيذ لتحقيق الأجزاء الرئيسية من الرؤية، ومن ثم تحديد ودعم المنظمات التي تتمتع بأفضل وضع لقيادة الخطوات التالية.

نَصِف في القسم ما قبل الأخير خمسة أحداث تجري في عام 2024 حيث نتوقع إنجازات جديدة. نحن نشجعكم على التخطيط للمشاركة في هذه الأحداث وغيرها من الأحداث الرئيسة والمساهمة في الإنجازات التي نحتاجها بقوة.

في الملحق الأول، نُشيد بالمجموعات العديدة التي ساهمت في بناء الزخم الذي تم تحقيقه في التحديث لعام 2024 الذي سيكون مفتاحًا لتحقيق انجازات في العام المقبل.

إضفاء الطابع الرسمي على أنظمة دعم الأدلة المحلية وتعزيزها

يجب على نظام دعم الأدلة في بلد أو سلطة قضائية معينة (بلد أو ولاية/مقاطعة أو مدينة)، أو لقطاع داخل ولاية قضائية، أن يحصل بشكل موثوق على أيّ شكل من أشكال الأدلة المطلوبة للإجابة على سؤال معين في أيدي أولئك الذين يحتاجون إليها وعندما يحتاجون إليها، مع أي تحذيرات مطلوبة بشأن السَّرَيان (أو الحداثة) والجودة وقابلية التطبيق المحلي. وبشكل أكثر رسمية، فهذه عبارة عن مجموعة من البنى والعمليات التي تركز على وضع الأدلة الموجودة في سياقها - في أي من **أشكالها الثمانية** - للعمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار ومنصات التعلم والتحسين في الوقت المناسب وبطرق تعتمد على الطلب وتراعي المساواة، كما بالإضافة إلى بناء أدلة جديدة لإرشاد عملية صنع القرار وجهود التحسين في المستقبل. ويشمل البيئة اللازمة لاستخدام الأدلة (عوامل التمكين والثقافة والقدرات)، وآليات التفاعل (تحديد أولويات الأدلة والطلب وتنسيق توفير الأدلة)، ووحدات دعم الأدلة المستندة إلى الطلب في الوقت المناسب، التي تغطي جميع أشكال الأدلة الثمانية والتي تستفيد من توليفات الأدلة الحية وغيرها من المصالح العامة العالمية المنتجة من خلال بنية الأدلة العالمية.

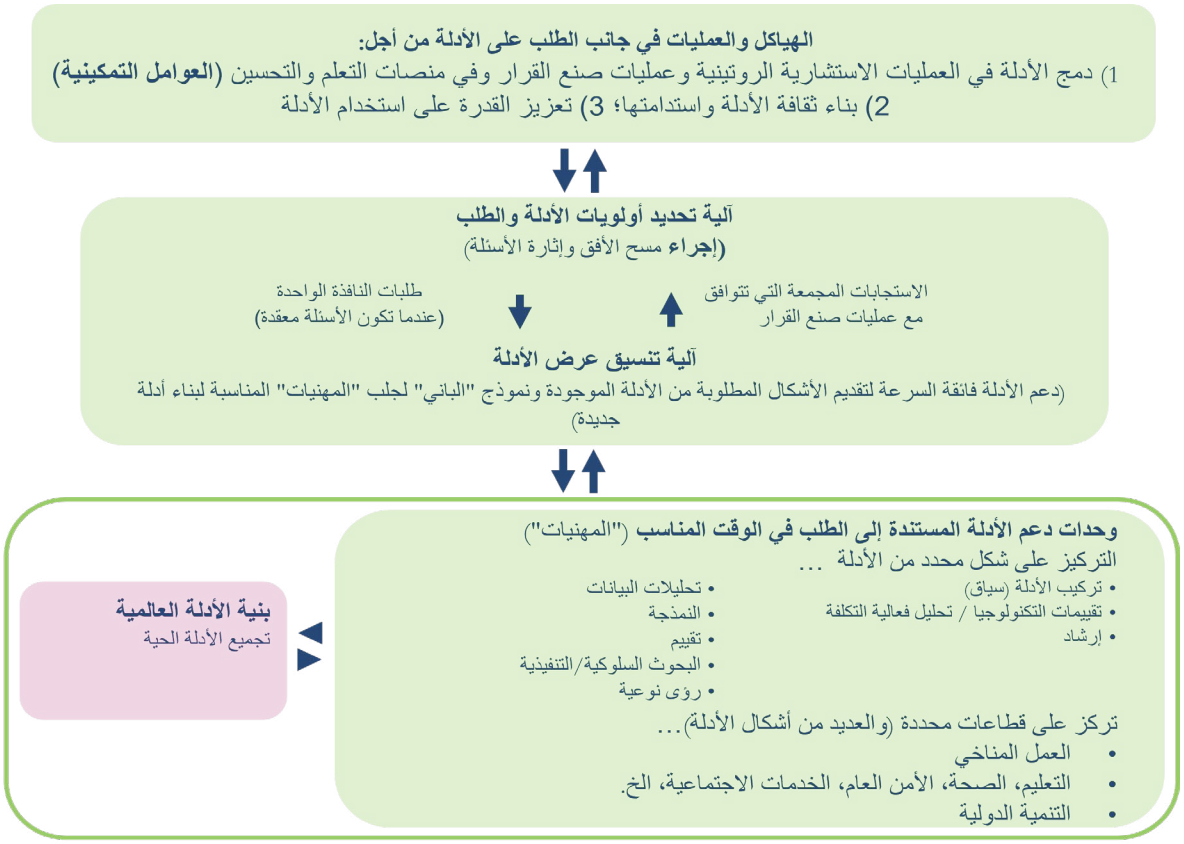

نرى ستة علامات على بناء الزخم مع أولوية التنفيذ الأولى للجنة الأدلة العالمية.

1أ لقد دخلنا عصر **"الأزمات المتعددة"** سريعة النشوب **والذكاء الاصطناعي سريع التطور**، وهناك اعتراف متزايد بأن هناك حاجة إلى آليات قوية لدعم الأدلة الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد تشمل الأزمات المتعددة اضطراب المناخ، وتفشي العدوى، والهجرة الجماعية، وامتداد الحرب وحملات التضليل التي قد تستهدف الانتخابات. ويجب أن تكون الآليات التي تعالج الأزمات المتعددة مرنة، "محلية"، وتتمحور حول العدالة. ويمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي بمثابة أجهزة كمبيوتر تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام ويمكن أن تتحسن أثناء جمع المعلومات. تحتاج أجهزة الكمبيوتر هذه إلى "التدريب" على مجموعات البيانات التي تحتوي على أفضل الأدلة المتاحة من منظومة متنوعة من المجموعات والسياقات.

يتزايد عدد روّاد دعم **الأدلة فائقة السرعة ونموذج "الباني"**، مما يظهر تأثيرات فورية، ويظهر القيمة مقابل المال، ويساهم بمرور الوقت في بناء الطلب على العديد من أنواع منتجات وعمليات الأدلة. لقد تحركت الأساليب القديمة لإعلام صناع القرار ببطء شديد وكثيرًا ما قدمت شكلًا واحدًا من الأدلة مثل تحليلات البيانات أو البحوث السلوكية/التنفيذية، باعتبارها العلاج الشافي.

تقوم وحدة دعم الأدلة فائقة السرعة بتحديد الأدلة الوطنية (أو المحلية) والعالمية الموجودة وتقييم جودتها ورسم خرائط لها، بأشكالها المتعددة. عادةً، في غضون أيام أو أسابيع على الأكثر. كان **ACRES** (مركز تجميع الأدلة السريعة) رائداً في تقديم مثل هذه الخدمة - مع التركيز بشكل أساسي على الأدلة العالمية - منذ 15 عامًا في أوغندا، ومنذ ذلك الحين ظهرت وحدات في العديد من البلدان واستمرت في تحسين التوقيت والتركيز على المستخدم وعلى دقة الأساليب. ويوضح الرسم البياني أدناه المكونات المحتملة في منتجات الأدلة التي تعتمد على الطلب وتراعي حقوق الملكية في الوقت المناسب.

ب1 تتوفر أداتان - مجموعة من "المطالبات" وأداة "مطابقة" بالغة التحديد - يمكن أن تساعد في تجميع المكونات الصحيحة معًا لسؤال معين. يقوم "الباني" أو "المُنشئ" بإدخال الأدلة الصحيحة، أي "المهنيّات" لبناء أدلة جديدة - تحليلات البيانات، والنمذجة، والتقييم، والبحوث السلوكية/التنفيذية، والرؤى النوعية - ويضع هذه الأدلة المحلية إلى جانب الأدلة العالمية (التي تكون مستخرجة، بأفضل حال، من توليفات الأدلة الحية) على مدى أسابيع وأشهر. وقد تعلمت العديد من المجموعات أنه يمكنها إضافة المهارات المطلوبة بشكل تدريجي إلى تلك التي تتفوق فيها بالفعل بعض "المهنيّات"، مثل المقيمين وعلماء السلوك/التنفيذ (والأشخاص مثل أمناء المكتبات). لقد تعلموا أيضًا أنهم بحاجة إلى التجربة والتعلم والتحسين للوصول إلى النقطة التي يكون فيها من المنطقي البدء في الحديث عن "إضفاء الطابع المؤسسي" على آليات دعم الأدلة هذه باعتبارها الوضع الطبيعي الجديد.

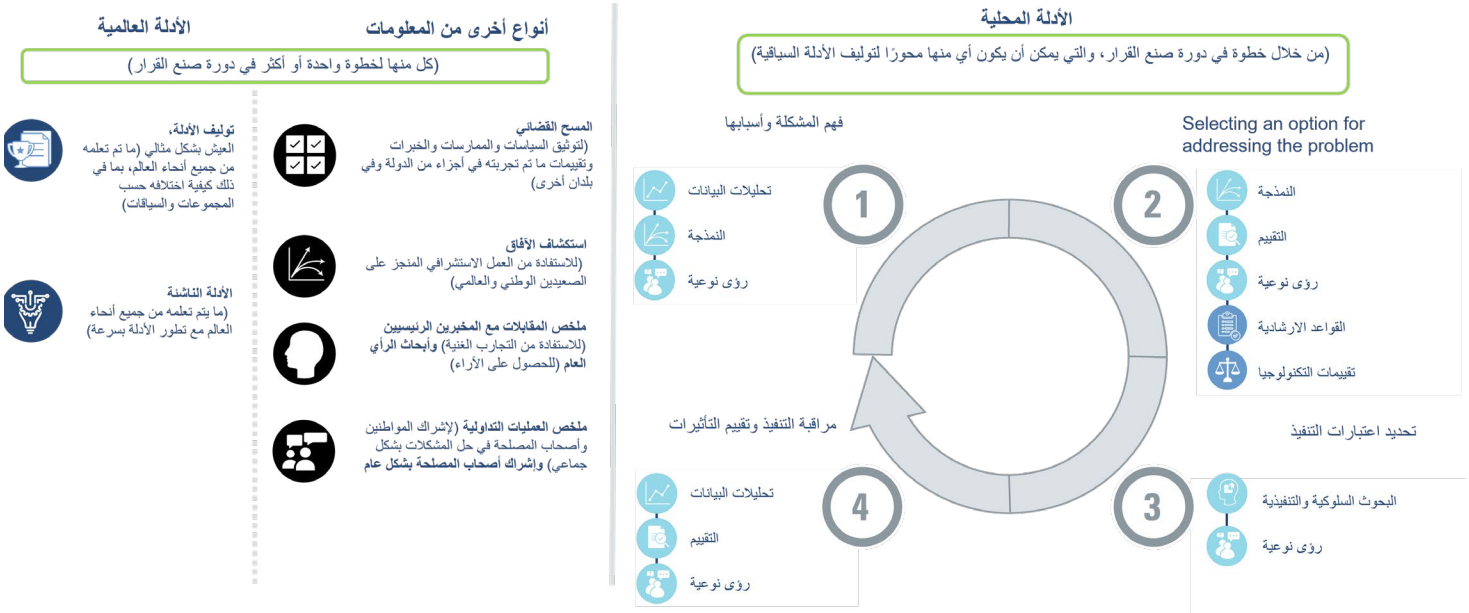

ج1 تتم **مواءمة** آليات دعم الأدلة بشكل متزايد مع **العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار و"خارجًا" مع منصات التعلم والتحسين.** تتوفر حاجة إلى دعم الأدلة لإبلاغ قرارات "على غرار الانفجار الكوني الكبير" التي يتخذها صنّاع السياسات الحكوميون وقادة النظام، وكذلك القرارات الصّغرى التي يتخذها القادة التنظيميون والمهنيون والمواطنون والتي تحدد ما إذا كانت التحسينات نحو الأفضل ستحدث "على أرض الواقع". تحتاج الوكالات المركزية (مثل مكاتب مجلس الوزراء والخزائن)، والإدارات التنفيذية (مثل السلامة العامة والخدمات الاجتماعية) والهيئات التشريعية إلى الوصول إلى دعم الأدلة في الوقت المناسب بناءً على الطلب. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لوظائف المساءلة والتحدي مثل مكاتب التقييم المستقلة في كل جزء من هذه الأجزاء من الحكومة. تُعَد الأرجنتين موطناً لأحدث مثال للهيئة التشريعية، في هذه الحالة بالنسبة لمدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي تستثمر في آلية مخصصة لدعم الأدلة. كما تحتاج منصات التعلم والتحسين أيضًا إلى دعم الأدلة. وهي تطرح العديد من الأسئلة عند وضع التوصيات (أو الإرشادات) التي ستكون محور دورات التعلم والتحسين. كما تتبادر العديد من الأسئلة أيضًا عند استخدام حلقات مردود فعل البيانات وغيرها من أساليب الدعم، على سبيل المثال، دعم تنفيذ مجموعة أدوات التدريس والتعلم بين المعلمين وقادة المدارس وأولياء الأمور وغيرهم في إنجلترا، أو تنفيذ تحويل النظام الصحي على مستوى الدولة في الهند.

د1 وقد تجلّت **مبادرات التعاون بخصوص دعم الأدلة بين البلدان** في قطاعات رئيسة مثل التعليم، والتنمية الدولية، والأمن العام. وفي قطاع التعليم، قامت منظمات في ثمانية بلدان - أستراليا، والكاميرون، وتشيلي، وإنجلترا، والأردن، ونيوزيلندا، وهولندا، وأسبانيا - ومنطقة واحدة دون وطنية (فلاندرز [Flanders]في بلجيكا) بإنشاء شبكة الأدلة للتعليم لدعم بعضها البعض في تحسين المساواة في التعليم في الأنظمة المدرسية الخاصة بكل منها. أمّا في قطاع التنمية الدولية، توجد ست منظمات - اثنان من بنوك التنمية (ألمانيا والولايات المتحدة)، ووكالتان للتنمية (**NORAD** النرويجية ومؤسسة تحدي الألفية الأمريكية)، وإدارة حكومية واحدة تدعم التنمية الدولية (وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية في المملكة المتحدة). مكتب التطوير، أو(**FCDO**)، وأحد منتجي الأدلة الإنمائية (ie3) - وقعوا على "الالتزام العالمي بالأدلة"، وهو بيان مشترك حول تعزيز ثقافة استخدام الأدلة. وفي القطاعات التي تمس الأمن الداخلي والدفاع والمحاربين القدامى، بدأت المنظمات في أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة (وأحيانًا دول أخرى) في بناء ومواءمة آليات دعم الأدلة الخاصة بكل منها. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحديد ودعم وإقامة الروابط بين "داعمي" الأدلة و"وكلاء التغيير"، بما في ذلك أولئك الذين يعملون على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ه1 كما تتسارع أو تظهر **مبادرات التعاون على مستوى أشكال الأدلة** جنبًا إلى جنب مع مبادرات التعاون القائمة منذ بعض الوقت، مثل الشراكات طويلة الأمد بين مجموعات تجميع الأدلة وتقييم التكنولوجيا والإرشادات في القطاع الصحي. أحد الأمثلة على التعاون المتسارع هو بين التقييم وتوليف الأدلة، والذي تم "ترسيخه" منذ البداية في مراكز العمل في المملكة المتحدة وإلى المبادرة الدولية لتقييم الأثر (ie) في قطاع التنمية الدولية، والذي يتم التركيز عليه الآن من قبل المنظمات المستقلة ومكاتب التقييم في منظومة الأمم المتحدة (والتي سنعود إليها في القسم التالي). كما توجد حاجة إلى العديد من أنواع التعاون، سواء تلك التي تنطوي على أشكال أخرى من الأدلة (على سبيل المثال، تحليلات البيانات والعلوم السلوكية) وتلك التي تنطوي على أدوار أخرى (على سبيل المثال، المستشارين العلميين).

و1 إن التقييمات السريعة لنظام دعم الأدلة **(RESSAs)** توجهنا نحو **الأرض الخصبة حيث نحتاج إلى "زراعة المزيد من البذور"**. وقد لاحظت العديد من التقييمات السريعة لنظام دعم الأدلة العالمية نتائج مماثلة، بما في ذلك أهمية الوكالات المركزية في توفير التماسك لجدول أعمال الأدلة، ولأمثلة بمعزل عن التميز والوحدات ذات الوضع الجيد التي يمكن أن تصبح ممتازة بسهولة، والفرص التي تم التغاضي عنها إلى حد كبير داخل الفروع التشريعية ومع وظائف التحدي في السلطة التنفيذية، والفرص التي تم التغاضي عنها إلى حد كبير لاستكمال البيانات الحكومية الداخلية بأدلة من خارج الحكومة ومن دول أخرى. يقوم الآن بعض أعضاء مجموعة قادة الدول في **RESSA** - كندا والصين وأيرلندا - باختبار مجموعة أكثر تفصيلاً من المعايير لتقييم عوامل التمكين والثقافة والقدرات على جانب الطلب، وآليات الواجهة، وآليات دعم الأدلة المستندة إلى الطلب في الوقت المناسب (أي "الطبقات" الثلاث في الصورة المرئية الأولى في هذا القسم)، بالإضافة إلى كيفية استخدام تركيب الأدلة في إنتاج أشكال أخرى من الأدلة. كما يمكن استخدام هذه المعايير لاختبار نسخة موسعة من أداة تقييم نظام الرصد والتقييم (أو MESA) التابعة لمبادرة التقييم العالمية.

ملخص لعلامات بناء الزخم مع أولوية التنفيذ 1: إضفاء الطابع الرسمي على أنظمة دعم الأدلة المحلية وتعزيزها

ا1 إن عصر **"الأزمات المتعددة"** سريع الحركة والذكاء الاصطناعي سريع التطور، أي أن دعم الأدلة مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى

ب1 يُظهر النموذج التجريبي لدعم الأدلة فائقة السرعة ونموذج "الباني" القيمة مقابل المال ويزيد الطلب

ج1 تعمل آليات دعم الأدلة بشكل متزايد على **مواءمة** "الأعلى" مع العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار و"الخارجة" مع منصات التعلم والتحسين

د1 وتظهر **عمليات التعاون** لدعم الأدلة **عبر البلدان** في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والتنمية والصحة

ه1 كما تظهر أيضًا **عمليات التعاون على مستوى أشكال الأدلة**، كما هو الحال مع التقييم وتجميع الأدلة

ز1 التقييمات السريعة لنظام دعم الأدلة توجهنا نحو **الأرض الخصبة** حيث الحاجة ل "زراعة المزيد من البذور"

تعزيز بنية الأدلة العالمية والاستفادة منها

يجب أن تضمن بنية الأدلة العالمية بشكل موثوق أنّ ما تعلّمناه من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كيفية اختلافه حسب المجموعات والسياقات، متاح مجانًا لجميع أولئك الذين يحتاجون إليه، سواء أولئك الذين يمكنهم استخدام الأفكار مباشرة (على سبيل المثال، صناع السياسات الحكومية والقادة المحترفين) أو أولئك الذين تتمثل مهمتهم في وضع هذه الأدلة العالمية جنبًا إلى جنب مع الأشكال العديدة المطلوبة من الأدلة الوطنية (أو المحلية) (أي وحدات دعم الأدلة). وبشكل أكثر منهجيّة، فهي مجموعة من المنافع العامة العالمية التي ينبغي إنتاجها مرة واحدة واستخدامها عدة مرات في جميع أنحاء العالم. كما ينصب تركيزنا الأساسي على تجميع الأدلة الحية، وهي ملخصات لأفضل الأدلة المتاحة التي تتناول سؤالًا معينًا والتي يتم تحديثها مع تطور السياق والقضية والأدلة. ويتم تمكين إنتاجها من خلال عدد من عمليات سير العمل (مثل ضمان الجودة) والعمليات التنموية الأطول أجلًا (مثل بناء القدرات)، والتي تقوم بها فرق متنوعة من الأشخاص، وتحظى بدعم متزايد من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

تُعد توليفات الأدلة الحية بمثابة تغيير لقواعد اللعبة بالنسبة لوحدة دعم الأدلة المحلية التي وصفناها في القسم السابق - الوحدات المكلفة بالحصول بشكل موثوق على أي شكل من أشكال الأدلة المطلوبة للإجابة على سؤال معين في أيدي أولئك الذين يحتاجون إليها، عندما يحتاجون إليها مع أي تحذيرات مطلوبة بشأن سريانها (أو حداثتها) وجودتها وإمكانية تطبيقها محليًا.

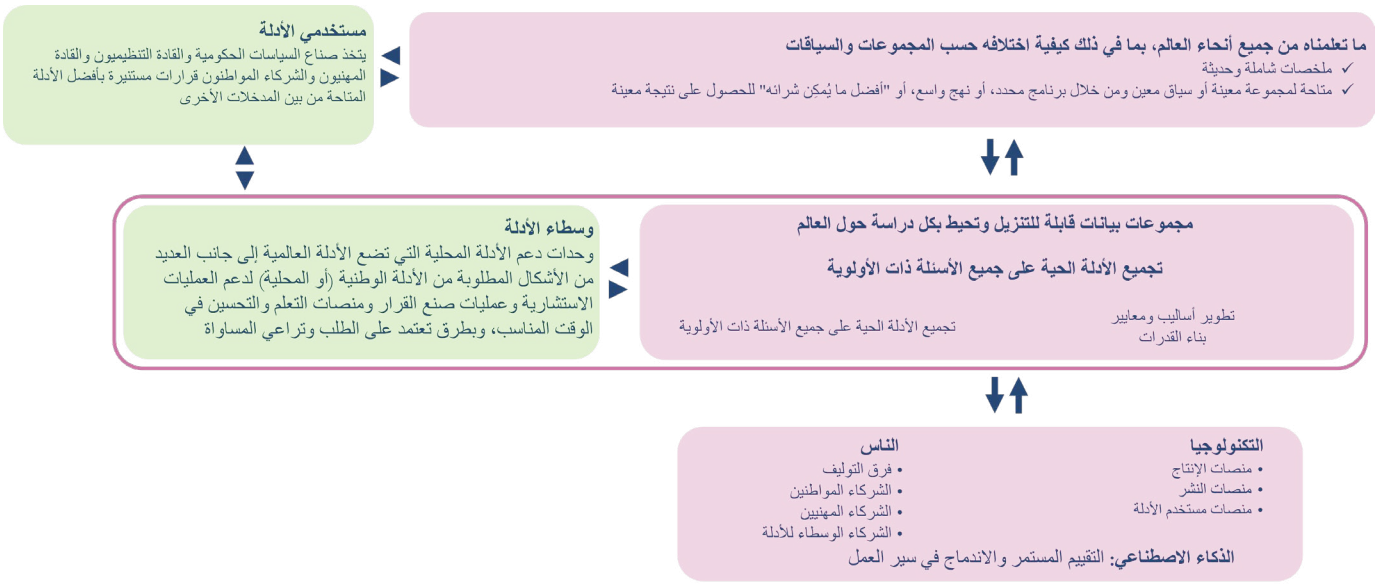

نلحظ **ستة مؤشرات لبناء الزخم** في أولوية التنفيذ الثانية للجنة الأدلة العالمية.

أ 2 لدينا مصدران متضافران **للطلب عبر القطاعات على مجموعة متطورة من توليفات الأدلة الحية**: 1) التحالف العالمي لتجميع أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ و2) لجنة مكونة من أربع دول تركز على معالجة أولويات السياسة المحلية المشتركة. تتمثل رؤية التحالف العالمي لتجميع أهداف التنمية المستدامة في أنه بعد عام واحد سيحدد إجراءات مسرّعة لكل من "ركائز" أهداف التنمية المستدامة الخمسة (الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة)، وبعد ثلاث سنوات سيدعم مجموعة من (تقريبا) 100 لتوليفات الأدلة الحية التي تتناول جميع "الأسئلة الكبيرة" الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبعد مرور ست سنوات ستكون قد ساهمت في تهيئة الظروف لتحقيق الأهداف العالمية القائمة على الأدلة (على سبيل المثال، أهداف التنمية المستدامة 2.0)، مع التقدير والتقييم. يُعد تجميع الأدلة أكثر أهمية في هذه الجهود (إلى جانب أشكال أخرى من الأدلة مثل تحليلات البيانات والأبحاث السلوكية/التنفيذية). وتتمثل رؤية اللجنة في أن تدعم أربعة بلدان بشكل جماعي مجموعة من 100 دولة (تقريبا) تعالج كل "الأسئلة الكبرى" التي تتعلق بأولويات السياسة المحلية، وأن تصبح مجموعة البلدان أكبر وأكثر تنوعًا بمرور الوقت. تشترك أهداف التنمية المستدامة ومبادرات البلدان الأربعة في الحاجة إلى بناء القدرات وبعض التداخل في المواضيع

(على سبيل المثال، العمل المناخي، وتوظيف الشباب، والمعلومات الخاطئة/المضللة). واستكمالاً لهذا الطلب على مستوى القطاعات، نشهد أيضًا طلبًا متزايدًا في قطاعات محددة على توليفات الأدلة الحية، والذي يتم توجيهه أحيانًا من خلال وسطاء الأدلة مثل مؤسسة الوقف التعليمي مع مجموعة أدوات التدريس والتعلم الخاصة بها، ومثل منظمة الصحة العالمية مع إرشاداتها المتعلقة بالصحة المعيشية.

2ب لدينا اثنان من **الموردين** الناشئين **ومتعددي القطاعات** على نطاق واسع بخصوص توليفات الأدلة الحية: 1) مؤسسة **Campbell Collaboration**، التي تعتمد على إرثها كداعم للمجتمع العلمي من خلال تطوير الأساليب والمعايير وبناء القدرات وضمان الجودة والسعي إلى تحقيق هدف جديد للتركيز على تقديم توليف أسرع وأقل كلفة وأكثر فائدة للأدلة؛ و2) التحالف من أجل الأدلة الحية (أو "ALIVE") باعتباره "صانع صفقات في السوق" يجمع بين أولئك الذين لديهم احتياجات مشتركة للأدلة (ويقلل من تكاليف الحصول على الأدلة) وأولئك الذين يمكنهم تقديم منتج عالي الجودة بكفاءة في الوقت المناسب. تشترك هذه المبادرات في الالتزام بواحدة أو أكثر من "الصلاحيات" للمستخدمين (للأولويات والمعايير والتجديدات)، والتوزيع العادل للقدرة التوليفية في جميع أنحاء العالم، ولتلبية احتياجات وحدات دعم الأدلة المحلية المتوائمة مع العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار وكذلك مع برامج التعلم والتحسين. واستكمالاً لهذا الإمداد على مستوى القطاعات، نرى أيضًا إمدادًا متزايدًا بقطاعات محددة من توليفات الأدلة الحية، على سبيل المثال مع قيام شركة **Cochrane** بتطوير استراتيجية علمية واستخدام أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة كأحد المدخلات الرئيسة لتحديد الأولويات. والجدير بالذكر أنّ إحدى المفارقات وسط هذه التطورات الجديدة المثيرة هي أن بعض اللاعبين الأساسيين في المشهد المستقبلي لتوليفات الأدلة الحية، مثل **Evidence Aid** و**PROSPERO**، "ينفدون من المدرج" (أي يجدون صعوبة في تأمين التمويل المستدام).

2ج نحن في وضع جيد للغاية يسمح لنا بإحداث تحسن كبير في كيفية الاستفادة من **التكنولوجيا** لتقديم أدلة عالمية ـ ما تعلمناه من جميع أنحاء العالم وكيف يختلف باختلاف المجموعات والسياقات ـ أكثر إقناعا للمستخدمين في جانب **"الطلب على الأدلة"**. على سبيل المثال، أصبح الآن في متناول صناع القرار ووسطاء الأدلة الوصول إلى بيانات شاملة وحديثة - سواء النتائج أو تقييمات الجودة - من كل دراسة متعلقة بالتعليم (أولاً مع التقييمات ولاحقًا مع أشكال أخرى من التقييمات الأدلة) المتوفرة حاليًا عالميًا والحصول على هذه البيانات لكل دراسة جديدة عند نشرها. كما أنه في متناول أيديهم الوصول إلى البيانات بأي طريقة يريدونها لمجموعة معينة (مثل الطلاب المحرومين) أو سياق معين (مثل المدارس الابتدائية في أفريقيا). قد يرغب صانع القرار في معرفة ما يلي: 1) برنامج محدد سمعوا عنه، مثل "عالم الكلمات" (كما يوفر معهد العلوم التربوية الأمريكي "غرفة تبادل المعلومات ما ينجح")؛ 2) نهج واسع اقترحت مجموعة المعلمين تغييره، مثل التغذية الراجعة، وتعليم الأقران، والواجبات المنزلية (كما توفر مجموعة أدوات التدريس والتعلم مع تركيزها على "النظرية متوسطة المدى")؛ أو 3) "أفضل الخيارات" لتحقيق نوع معين من التحصيل التعليمي (أو أي نتيجة أخرى) والذي سيحملهم خطاب التفويض الوزاري المسؤولية عنه.

2د نحن أيضًا في وضع جيد جدًا لتحقيق تحسن كبير في كيفية الاستفادة من **التكنولوجيا** لتحسين الكفاءة والمساواة وتقليل هدر الأبحاث **بخصوص "الإمداد بالأدلة"**. يمكن للذكاء الاصطناعي في الوقت نفسه زيادة نطاق البحث (باستخدام **OpenAlex** بدلاً من قواعد البيانات الببليوغرافية التقليدية) وتقليل عبء التقييم في البداية كلما كانت التحديثات مطلوبة (عن طريق ترتيب المستندات حسب احتمالية التضمين). ويجري الآن تطوير أطر التقييم لخطوات أخرى في عملية تجميع الأدلة بحيث يمكن تحسين سير العمل الإضافي عندما تتجاوز الدقة العتبة وعندما يتبين أن خطر التمييز (أو التحيزات الأخرى) منخفض للغاية. يمكن لمنصات التكنولوجيا (ومقدمي خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية) أن تسمح بإنجاز العمل في أي مكان في العالم. ومن الممكن أن تسمح هذه المنصات أيضًا للممولين بتأكيد أين توجد فجوات في الأبحاث الأولية أو في تجميع الأدلة المتاحة، وتوجيه مواردهم لسد هذه الفجوات (بدلاً من إضافة المزيد إلى الحجم الكبير والمتزايد من نفايات الأبحاث).

2ه لقد حددنا **"المبادرين الأوائل" المحتملين والأبطال البادين للعيان** بين الممولين من القطاعين العام والخاص. يمكن للمبادرين الأوائل أن يوضحوا الطريق نحو مستقبل يتفق فيه الممولون على: 1) الحاجة بعد ذلك إلى مجموعة متطورة من مجموعات توليفات الأدلة الحية (بعد أن نحقق أهداف التنمية المستدامة والجولة الأولى من أولويات السياسة المحلية المشتركة)؛ 2) المواضيع التي سيغطونها بشكل فردي؛ 3) أجزاء البنية التحتية التي ستغطيها (على سبيل المثال، منصة التكنولوجيا وتحسينات الذكاء الاصطناعي)؛ و4) المعايير المشتركة التي سوف تتطلبها. يمكن للنشطاء الدفع باتجاه بنود جدول الأعمال في اجتماعات الممولين والضغط من أجل عقد اجتماعات مخصصة حول القضايا ذات الأولوية العالية مثل تعزيز التفكير بشكل أكبر حول بعض القضايا المذكورة أعلاه أو حول القضايا التكميلية مثل المبادئ التوجيهية للمعيشة.

2و لقد بدأنا نرى **"طرقًا للوصول" إلى المبادرات التي تركز على جوانب أخرى لاستخدام الأدلة** لمواجهة التحديات المجتمعية. من المأمول أن تفتح الشبكة الدولية الناطقة بالفرنسية في مجال المشورة العلمية **(RFICS)** التي تركز على الأدلة الأبواب أمام مناقشات أكثر صرامة حول استخدام الأدلة في خدمات دعم الأدلة التشريعية ومن بين المبادرات الأخرى التي تركز على تعزيز العمليات الوطنية الاستشارية وصنع القرار، مثل الشبكة الدولية للمشورة العلمية الحكومية **(INGSA)**، والشبكة البرلمانية العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي، ومنظمة المشرعين العالمية **(GLOBE)**. يمكن لمكاتب التقييم المستقلة في وكالات الأمم المتحدة البالغ عددها 45 وكالة - التي كانت تركز في السابق على التقييم وأصبحت الآن منسجمة بشكل متزايد مع الأدلة - أن تفتح، من خلال التحالف العالمي لتوليف أهداف التنمية المستدامة، الأبواب أمام مناقشات الأدلة في أجزاء أخرى من مجموعة الأمم المتحدة الخماسية للتغيير (تحليلات البيانات) والبحوث السلوكية/التنفيذية)، إلى مراكز الثقل الأخرى لمختلف أشكال الأدلة (مثل المكاتب الإحصائية)، وإلى العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار (على سبيل المثال، أطر التعاون في البلدان النامية) وإلى منصات التعلم والتحسين عبر منظومة الأمم المتحدة. ويمكن لمبادرة التقييم العالمية ومراكزها الإقليمية للتعلم في مجال التقييم والنتائج **(CLEARs)** أن تفعل الشيء نفسه على المستوى القطري.

ملخص لعلامات بناء الزخم مع أولوية التنفيذ الثانية: تعزيز بنية الأدلة العالمية والاستفادة منها

- **2أ** تجميع **مصادر الطلب عبر القطاعات** لمجموعة متطورة من توليفات الأدلة الحية (LES،) في التحالف العالمي لتوليف أهداف التنمية المستدامة ولجنة مكونة من أربعة بلدان
- **2ب** الموردين الناشئين على نطاق واسع **ومتعدد القطاعات** لتوليفات الأدلة الحية في Campbell Collaboration وAlive
- **2ج** الوضع الجيد للاستفادة من **التكنولوجيا** لجعل الأدلة العالمية أكثر إقناعًا في **"جانب الطلب"** (شاملة وحديثة؛ يمكن الوصول إليها من خلال المجموعة أو السياق وعن طريق التدخل أو النهج أو **"أفضل** ما يُمكِن **شرائه")**
- **2د** الوضع الجيد للاستفادة من التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والمساواة وتقليل هدر الأبحاث في جانب **"عرض الأدلة"**.
- **2ه** **تم تحديد** "المبادرين الأوائل" والأبطال البادين للعيان على مستوى الممولين من القطاعين العام والخاص
- **2و** البدء في رؤية "طرق الوصول **إلى المبادرات التي تركز على جوانب أخرى لاستخدام الأدلة لمواجهة التحديات المجتمعية** (على سبيل المثال، Réseau francophone International en conseil scientifique" (RFICS) ؛ ومكاتب التقييم المستقلة التابعة للأمم المتحدة من خلال التحالف العالمي لتجميع أهداف التنمية المستدامة)

بناء الزخم من أجل تعزيز أنظمة دعم الأدلة المحلية

يتخذ المواطنون يوميًّا العديد من القرارات حيث يمكن أن تكون الأدلة مفيدة. يمكن أن يشمل وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية ما يلي:

- تقصّي الحقائق والتدريب على التفكير النقدي والصحافة الاستقصائية وغيرها من الأساليب لمساعدة المواطنين على الحكم على ما يدعيه الآخرون
- بوابات الأدلة وأدوات المساعدة على اتخاذ القرار وغيرها من الأساليب لجعل الأدلة متاحة للمواطنين عندما يقومون باختياراتهم
- البحوث المشتركة بين المواطنين وتحديد أولويات البحوث التي يحركها المواطنون وغيرها من الأساليب لإشراك المواطنين في طرح الأسئلة والإجابة عليها، إما من خلال بحث جديد أو من خلال الأدلة الموجودة
- استراتيجيات "التحفيز" الفعالة، وخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من الأساليب لجعل الاختيارات القائمة على الأدلة هي الخيار الافتراضي أو السهل
- "وضع المواطنين في مقعد السائق"، أو على الأقل على دراجة ترادفية، لإجراء تحولات كبيرة في النظام كما هو الحال في التعليم أو الصحة.

نلحظ **أربع علامات لبناء الزخم** فيما يتعلق بأولوية التنفيذ الثالثة للجنة الأدلة العالمية.

3أ يجتمع الشركاء **معًا للتعلم من بعضهم** البعض. فقد أطلقت شركة كوكرين (أكبر منتِج في العالم لتجميع الأدلة ومركز شبكة كوكرين للمستهلكين)، وشبكة السياسات المبنية على الأدلة التابعة لمنظمة الصحة العالمية **(EVIPNet)** ولجنة الأدلة العالمية سلسلة ندوات عالمية عبر الإنترنت تجمع بين قادة المواطنين وقادة المواطنين الذين يخدمون المنظمات غير الحكومية لمعرفة المزيد حول طرق وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية. ستستمر سلسلة الندوات عبر الإنترنت في عرض البُنى والعمليات الفعّالة - مثل لجان المواطنين ومختبرات التصميم المشترك - التي تدعم المواطنين ليكون لهم صوت على طاولات صنع القرار حتى يتمكنوا من مساءلة القادة بشكل أفضل لتحقيق تحولات في النظام. في المستقبل، ستلفت السلسلة الانتباه إلى موضوعين شاملين: تطوير علاقات الثقة بين المواطنين وبين منتجي الأدلة ووسطاء الأدلة؛ ومعالجة قضايا المساواة والتنوع والشمول. وسيشارك أيضًا في خلق مساحة بين مستخدمي الأدلة والوسطاء والمنتجين لإجراء مناقشات حول حقوق السكان الأصليين وطرق المعرفة (بناءً على فصل في تقريرنا لعام 2022 الذي أعدّه قيادي شاب من السكان الأصليين من منطقة الأمازون البرازيلية) وحيث يمكن أن يتوفر التآزر مع الجهود الرامية إلى وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية.

3ج ونحن نلاحظ اعترافًا أكبر بأن المواطنين غارقون بين المعلومات الصحيحة والمعلومات المضلّلة - وأنّ هذا يحدث جنبًا إلى جنب مع الجهود المتطورة لتضليل العَوّام عمدًا (التضليل) – كما نلحظ المزيد من الالتزام بإيجاد طرق فعالة لمواجهة المعلومات الخاطئة/المضللة. ومن الممكن أن تدعم هذه الجهود أنظمة قوية لدعم الأدلة في كل بلد، وبنية الأدلة العالمية المعززة. ونحن بحاجة أيضاً إلى توليفات الأدلة الحية حول معالجة المعلومات، والتي سوف يتوفر العديد منها

قريباً على الإنترنت، ونحتاج إلى الحكومات والمنظمات التي تهتم بالمصلحة العامة للعمل بناءً على الرؤى المستمدة من هذه التوليفات.

3ج ونرى أيضًا المزيد من **التقدير للرياح المعاكسة القوية** التي نواجهها في وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية **وللحاجة إلى تضافر الجهود** لإحراز تقدم في مواجهة هذه الرياح المعاكسة. تشمل الرياح المعاكسة ما يلي:

- لا توجد منتديات وشبكات حتى الآن لهذا المجال الواسع من التركيز، الذي يتمتع أيضًا بقدر كبير من خصوصية السياق (على الرغم من وجود مجتمعات متخصصة، مثل شبكات تقصّي الحقائق، فهي ليست متماسكة بشكل فعال في مجتمع أوسع يركز على أولوية التنفيذ)
- تتوفر العديد من الممارسات والابتكارات صغيرة الحجم/المتخصصة، التي غالبًا ما يقودها "أدلة الناس" وتتطلب من المواطنين معرفة مواقع الأدلة والذهاب إليها (وبالمثل، هناك جهود يقودها "أشخاص معلومات" من شأنها أن تستفيد من ضخ قدر أكبر من المعرفة أفضل الأدلة، وخاصة إنتاج الأدلة المدعومة من المواطنين)
- التركيز بحسن نية على تحديات المساواة والتنوع والشمول، ولكن الشلل الذي يحيط بكيفية معالجتها وهذه التحديات يهدد بخنق التقدم الحقيقي
- "المنافسة" سريعة النمو من الذكاء الاصطناعي التوليدي
- كما ذكرنا، هناك الكثير من الضجيج بشأن "الوباء المعلوماتي" والكثير من المعلومات الخاطئة.

3د نحن نلاحظ اعترافًا أكبر بأنه لا يمكن لأي منظمة بمفردها أن تقود هذا العمل وأننا بحاجة إلى استخدام **توجه التأثير الجماعي** لتحقيق تأثيرات عادلة "على أرض الواقع". ومن جانبنا، فإنّ القيادة تأتي بالضرورة من خلال الوقوف في الخلف، مما يمنح الاستقلالية لمن يخدمون المواطنين والمنظمات والقادة المواطنين الذين يقومون بالعمل، مع توفير التوجيه والدعم الفعالين طوال العملية. نحن لا نزال مقتنعين بأنّ إنتاج الأدلة ودعمها بمشاركة المواطنين يُعدّ عنصرًا حاسمًا لوضع الأدلة في صلب الحياة اليومية، وسنواصل الدفاع عن ذلك في كل ما نقوم به. وتظل مجموعة قيادة المواطنين التابعة للجنة الأدلة العالمية ملتزمة بما يلي:

- التّعرف على الممارسات والابتكارات الواعدة وخاصة بين
  - المنظمات غير الحكومية التي يحكمها المواطنون والتي تخدم المواطنين
  - الحركات الاجتماعية وتحالفات المواطنين وشراكات المواطنين التي تسعى إلى دفع التغيير
  - تسعى الحكومات المحلية إلى إشراك المواطنين والمجتمعات في مبادرات التغيير المحلية

- توثيق الأدلة الداعمة والمبادرات النموذجية وفرص التحسين
- رفع مستوى الوعي حول الممارسات/الابتكارات واعتبارات التحسين والتنفيذ وتوسيع النطاق
- تسليط الضوء على الاعتبارات الرئيسة الخاصة بالتنفيذ وتوسيع نطاق الممارسات والابتكارات الواعدة.

خلاصة علامات بناء الزخم مع أولوية التنفيذ 3: وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية

3أ يجتمع الشركاء معًا للتعلم من بعضهم البعض (على سبيل المثال، سلسلة الندوات عبر الإنترنت؛ Cochrane- GCESC-WHO EVIPNet ويتم إنشاء مساحة مشتركة للمناقشات حول حقوق السكان الأصليين وطرق المعرفة)

3ب اعتراف أكبر بأن المواطنين غارقون في المعلومات والمعلومات الخاطئة والمضللة، والمزيد من الالتزام بإيجاد طرق فعالة **لمواجهة المعلومات الخاطئة/المضللة**

3ج مزيد من التقدير **للرياح المعاكسة القوية** وللحاجة إلى **"تضافر الجهود"** لإحراز تقدم في مواجهة هذه الرياح المعاكسة

3د إدراك أكبر لحاجتنا إلى استخدام **توجه التأثير الجماعي**

المساهمة في الإنجازات

أظهر لنا العام الماضي (2023) الإمكانات التحويلية للالتقاء بهدف هندسة تحسين التغيير التدريجي في كيفية استخدامنا للأدلة لمعالجة التحديات المجتمعية. وبعد وضع بعض الأسس في اجتماعات أيلول/سبتمبر التي تم تنظيمها بالتزامن مع ندوة كوكرين، شهد شهر أكتوبر سلسلة من الاجتماعات الرائدة في مركز بانبري، وقمة "معًا نرتقي" العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي ساعدت في وضع التحالف العالمي لتجميع أهداف التنمية المستدامة على الطريق الصحيح. المسار الجديد الموضح سابقًا في هذا التحديث.

نتوقع تحقيق إنجازات إضافية في الأحداث المخطط لها في عام 2024. وسيوفر أمران فرصة للتعامل مع الطلب على الأدلة (مع كبار المسؤولين الحكوميين) ومع وسطاء الأدلة الأساسيّين (على وجه التحديد المستشارين العلميين):

- قمة المستقبل، نيويورك (23-24 سبتمبر 2024)، حيث نشجعكم على دعم جهود التحالف العالمي لتوليف أهداف التنمية المستدامة لوضع التقييم وتوليف الأدلة بشكل أكثر أهمية في توجيه إجراءات تسريع أهداف التنمية المستدامة
- الشبكة الدولية للمشورة العلمية الحكومية، كيغالي (1-2 مايو 2024)، حيث نشجعكم على الدعوة لإنشاء آليات استشارية علمية لإيلاء اهتمام أكبر للاستخدام المنهجي والشفاف للأدلة كما طالبنا بذلك في تقرير لجنة الأدلة العالمية.

ستوفر ثلاثة لقاءات فرصة لبناء الجسور بخصوص العرض بالأدلة:

- قمة **What Works Climate Solutions** ، برلين (9-12 يونيو 2024)، حيث نشجعكم على حث مجتمع المناخ لبناء تركيبة الأدلة الحية كمكمل قوي للنمذجة وكشكل من أشكال الأدلة التي تفوقوا فيها لفترة طويلة
- قمة الأدلة العالمية، براغ (10-13 سبتمبر 2024)، حيث نشجعكم على توسيع نطاق المحادثة بما يتجاوز تجميع الأدلة والمبادئ التوجيهية إلى الأشكال العديدة من الأدلة الوطنية (أو المحلية) التي يجب وضعها جنبًا إلى جنب مع الأدلة العالمية من خلال الأدلة المحلية- آليات الدعم المتوافقة مع العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار ومنصات التعلم والتحسين
- المؤتمر الوطني لقدرات التقييم، سيتم تحديد الموقع (28 أكتوبر - 1 نوفمبر 2024)، حيث نشجعكم على مساعدة المقيمين الوطنيين على إضافة تجميع الأدلة إلى مجموعة أدواتهم، ليروا أنفسهم كجزء من نظام أوسع لدعم الأدلة (وليس فقط نظام فرعي للتقييم)، وللتوافق بشكل أوثق مع العمليات الاستشارية وعمليات صنع القرار ومع منصات التعلم والتحسين.

نحن ندرك أيضًا أن المحادثات الاستكشافية جارية من أجل عقد اجتماع رائع حول توليف الأدلة الحية (بما في ذلك إنتاجها وإيصالها واستخدامها) واجتماع آخر حول تمويل مجموعة متطورة من تركيبات الأدلة الحية. إذا لم يحدث تقدم كبير في التمويل حتى الآن بحلول الجزء الأخير من العام، فإن المؤتمر الدولي الثاني لشبكة تحويل الأدلة، في كيب تاون (19-21 نوفمبر 2024)، قد يوفر فرصة إضافية.

نحن نشجعكم على:

- المشاركة في هذه الفعاليات والمساهمة في هذه الإنجازات
- نقل الرسائل من لجنة الأدلة العالمية إلى الأحداث التي قد تركز على قطاعات محددة (مثل التعليم والصحة والتنمية الدولية) أو أشكال محددة من الأدلة (مثل منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات)
- إخبارنا بالفعاليات التي يمكنكم من خلالها توقع فرص الإنجاز، لا سيما فيما يتعلق بأولوية التنفيذ 1 (خاصة الأحداث التي تركز على منصات التعلم والتحسين) والأولوية 3 (خاصة الأحداث التي تركز على قادة المواطنين وقادة المنظمات غير الحكومية التي تخدم المواطنين وكيف يمكن دعمه بشكل أفضل بأفضل الأدلة المتاحة).

تتحقق الإنجازات عندما يختار عدد كاف من الأفراد ذوي الوضع الجيد وضع بعض من رأسمالهم السياسي والاجتماعي على المحك. يرجى النظر في أن تكون واحدا من هؤلاء الناس

خلاصة الجدول الزمني لفعاليات الانطلاق عام 2024

الخاتمة

تظل أمانة لجنة الأدلة العالمية ومجلس التنفيذ حريصين على العمل مع أي مجموعات مهتمة بالمساهمة في أولويات التنفيذ الثلاث لدينا.

- إضفاء الطابع الرسمي على أنظمة دعم الأدلة المحلية وتعزيزها ←إجراء تقييم سريع لنظام دعم الأدلة في بلدك أو المشاركة فيه وإيجاد طرق "لزراعة البذور في أرض خصبة"، والذي يتضمن تجربة دعم الأدلة فائق السرعة و نموذج "الباني"
- تعزيز بنية الأدلة العالمية والاستفادة منها ←تشجيع الممولين - سواء في بلدك أو أولئك الذين يعملون على مستوى العالم - ليكونوا جزءًا من الحل وتشجيع منتجي الأدلة الموجهة نحو التأثير - وخصوصًا أولئك الذين ينتجون منافع عامة عالمية مثل تجميع الأدلة الحية - للعمل في طرق أكثر تنسيقًا وبناء اتصالات مع آليات دعم الأدلة المحلية
- وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية ←دعم المنظمات غير الحكومية التي تخدم المواطنين وقادة المواطنين لاتخاذ الإجراءات اللازمة في بلدك.

كما ترحب الأمانة ومجلس التنفيذ أيضاً بالإعراب عن الاهتمام من أي مجموعة مهتمة باستكمال ما نقوم به - مع أولويات التنفيذ الثلاث أو مع التوصيات التي لا تندرج ضمن هذه الأولويات الحالية، ولا سيما تلك التي تدعو إلى اتخاذ قرار من قبل المنظمات المتعددة الأطراف [3] وثاني يدعو إلى تقرير تاريخي من قبل واحد منهم على الأقل[4]).

أخيرًا، لتحقيق مستوى التأثير الذي نطمح إليه عالميًا، نحتاج إلى تطوير نهج لجنة الأدلة العالمية والبدء في تسليم المسؤولية من الأمانة إلى مجموعة واسعة من الشركاء حول العالم حتى نتمكن من العمل بشكل جماعي على تحقيق تنفيذنا الثلاثة الأولويات.

إذا كنت مهتما بالعمل معنا، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على evidencecommission@mcmaster.ca.

الملحق 1

تدعم لجنة الأدلة العالمية حاليًا ثلاث مجموعات تشارك في معالجة أولويات التنفيذ الثلاث:

- المجلس التنفيذي، الذي يركز على أولويات التنفيذ الثلاثة:
- الفريق القيادي القطري المعني بالتقييم السريع لنظام دعم الأدلة (RESSA)، والذي يركز على الأولوية 1: إضفاء الطابع الرسمي على أنظمة دعم الأدلة المحلية وتعزيزها
- مجموعة القيادة المدنية، والتي تركز على الأولوية 3: وضع الأدلة في صلب الحياة اليومية.

تتوفر تفاصيل إضافية حول هذه المجموعات على الموقع الإلكتروني للجنة الأدلة العالمية.

تعمل لجنة الأدلة العالمية جنبًا إلى جنب مع مجموعات أخرى تتوافق أهدافها مع واحدة أو أكثر من أولويات التنفيذ:

- التحالف العالمي لتجميع أهداف التنمية المستدامة
- لجنة الدول الأربع
- شبكات كوكرين ومنظمة الصحة العالمية **(WHO)** للسياسات المستنيرة بالأدلة **(EVIPNet)** من خلال الدعوات المشتركة **Cochrane-GCESC-WHO EVIPNet**.

وتواصل الأمانة إشراك مجموعات أخرى حسب الحاجة، بما في ذلك:

- الممولين المهتمين بدعم بنية الأدلة العالمية
- المفوضين
- المراكز المتعاونة وتضم:
  - بالنسبة للغة العربية، مركز المعرفة للسياسات، الجامعة الأميركيّة في بيروت
  - بالنسبة للغة الصينية، مركز العلوم الاجتماعية المبنية على الأدلة، جامعة لانتشو
  - بالنسبة للغة الفرنسية، منتدى ماكماستر للصحة
  - للبرتغالية، فيوكروز برازيليا
  - بالنسبة للغة الإسبانية، وحدة الأدلة والتداول لاتخاذ القرار في كلية الطب، جامعة أنتيوكيا.